

في الدلائل واحد فان اعتبر بالنسبة الى كل من الجزين سميت الدلالة
تضمنا وان اعتبرت بالنسبة الى الجميع سميت مطابقة قوله ان توقف
الصدق فيه لغير الصدق مطابقة اللفظ للواقع والصحة موافقة الشرع
او الامكان فلما كان الصدق من اوصاف اللفظ الدال على المعنى المطوق
به عداه في بخلاف الصحة فانها من اوصاف المعنى المطوق بنفسه فلذا
عداها باللام فقوله عقلا او شرعا يرجع للصحة قوله اي دلالة اللفظ
للتخويل العبارة عن ظاهرها فان المطوق كما مر هو المدلول لا الدلالة
فلا بد من تقدير مبتدأ ليصح قوله على معنى متعلق بدلالة فاللفظ الدال على
المطوق الدال على شيئين احدهما المطوق والاخر معنى اللفظ المقدم قوله
لا يصح سؤاله لان ذلك فرع عن اركانها وفهمها وذلك منتف وعترض
بان سؤالا يمكن والاستحليل هو اجابته كما قيل في التمني فان طلب والا
طبع فيه ولم يعد محالا فان قيل الكلام في السؤال بمعنى طلب الافهام
عن المسبول وهذا محال اذ لم يكن المسبول من شأنه الافهام واجيب
بالمنع فان السؤال والحالة هذه عبث لا محال وبينهما فرق عظيم قوله
على ما يقصد به في تقدير الشئ اشارة الى ان المعنى المذكور مفسود في
نفسه لكنه ليس مفسودا باللفظ قوله كدلالة قوله تعالى لعل لكم بليدة
الصيام الوقت الجماع وعدي بالي لضمه معنى الاتصاف ببلدة ظرف الوقت

الاسماء
الرفقة

كما اشار اليه

جواز

كما اشار اليه الشئ بقوله من اجتمع في الليل قوله من حكم ومجمله الوو بمعنى
مع فالمفهوم مركب منهما حمل المفهوم على ذلك لتصح اضافة الحكم اليه وحمل
المطوق على الحكم وحده لتحصل المناسبة بين المتوافقين ولعل اطلاق
المفهوم على ما ذكر اطلاقا للمفهوم والاشكال ما مر من ان المفهوم ما دل
عليه اللفظ لاني حمل المطوق قوله ويسمى مفهوما موافقة ايضا اشارة الى ان له
اسمين مفرد ومركب وقد مر نظيره في تقسيم الدلالة قوله ثم هو اي المفهوم
المسمى بالموافقة قوله اي كما قال المص لا يسمى بالموافقة المساوي لما كان ظاهر
المتن ان مفهوم الموافقة لا يجامع المساوي ولا يوجد فيه صرف الشئ العبارة
عن هذا الظاهر وحاصله ان هذا القول انما يسلب عن المساوي اسم
الموافقة لا مساها لصدق حدها السابق عليه قوة وباسمه اي اسم
المساوي المتقدم وهو لحن الخطاب يسمى الاول ايضا على هذا القول
قوله فحوى الكلام الخ توجيه للتسوية المتقدمة وقوله ولحنه معناه اي
فهم قطعا ولا قوة وعلى هذا اي اطلاق المفهوم على المحل وحده بنيني
ما قال المص الخ لان الاولى بالثاني والمساوي له فيه غير قطعا قوله ثم قال
الشافعي ثم للترتيب الذكري اذ هذا مخالف لما تقدم لا سرب عليه
وقوله امام الائمة توجيه لوصف المص امام الحرمين والامام الرازي بالامام
دون الشافعي امامها وحاصل التوجيه ان شهرة الشافعي تغني عن